الفَصْلُ الثَّاني

دراســـة الكتـاب

المبحث الأوَّل

تحقيق اسم الكتاب

وقع في اسم هذا الشرح خلط كبير عند كثير من المترجمين للإمام ابن دقيق والمصنفين، فذكر جمع: منهم الصفدي، وابن قاضي شُهْبة، وابن العماد، وحاجي خليفة، وغيرهم أن اسمه: «الإمام في شرح الإلمام»، وما زال هذا الاسم شائعاً منتشراً عند كثير من العلماء والطلبة حتى وقتنا هذا.

ولعلَّ السبب في ذلك المؤلفات الثلاثة التي صنفها الإمام ابن دقيق، وتداخل أسمائها ومضامينها، وهي: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، و«الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»، مما أدخل كثيراً من المصنفين والطلبة في التخليط بينها والعزو إليها.

وقد حرَّر الحافظ ابن حجر في «رفع الإصر» (ص: ٣٩٥) هذا الإشكال، وأنهى في هذا الباب السِّجال، فقال في ترجمة الإمام ابن دقيق رحمه الله: قرأت بخط صاحبنا الشيخ جمال الدين بن عبدالله بن أحمد البشبيشي الشاهد: أخبرني قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء، عن والده، عن أبي حيان النحوي: أن ابن دقيق العيد أكمل «شرح الإلمام»، وأنه جاء في نحو ستين سِفراً، أو أكثر من ذلك، وأن بعض المالكية حقد عليه انتقالَه عن مذهب مالك، وحسد الشافعيةَ

كيف صار منهم، وأنه ارتصد غيبة الشيخ، فصادف فرصة، فأخذ الكتاب، فوضعه في فسقية الصالحية، فلما فقد الشيخ الكتاب تألم، وأصبح الناس، فرأوا ماء الفسقية أسود، فبحثوا عن ذلك، فوجدوا الكتاب داخل الفسقية، وأن القطعة الموجودة بأيدي الناس كان بعض الطلبة انتسخها.

قال الحافظ ابن حجر: وفي سياق هذه القصة مجازفات كثيرة، ولقد كنت أسمع شيخنا حافظ العصر أبا الفضل ابن الحسين ـ يعني: العراقي ـ يحكي أن الشيخ أكمل «الإمام» فجاء في عشرين مجلداً، وأن بعض المحدثين حسده عليه، فترقَّب وفاته، فأخذ الكتاب فأعدمه.

قال الحافظ: وصاحبنا جمال الدين لم يفرق بين «الإمام» وبين «شرح الإلمام»، كأنه كغيره من الطلبة يظن أن «الإمام»: «شرح الإلمام»، وليس كذلك، فـ «الإمام» كتاب في أحاديث الأحكام على الأبواب، وكان استمداد «الإلمام» منه؛ والموجود منه قطعة نحو الربع، لكنها مفرقة، وأكثرها من ربع العبادات، وليس فيها شيء من الاستنباط، وإنما يذكر علل الحديث كثيراً، وأما «شرح الإلمام» فهو الذي يوجد منه قطعة من أول الطهارة، انتهى.

ومما يؤكد كلام الحافظ رحمه الله: أن المؤلف لم يذكر اسماً لشرحه هذا في مقدمة خطبته للكتاب؛ إذ قال (ص: ٦): هذا ولما خرج ما أخرجته من كتاب «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، وكان وضعه مقتضياً للاتساع، ومقصوده موجباً لامتداد الباع، عدل قوم عن

استحسان إطابته إلى استخشان إطالته، ثم قال (ص: ٧ ـ ٨): غير أن ذلك الكتاب كتاب مطالعة ومراجعة عند الحاجة إليه، لا كتاب حفظ ودرس يُعتكف في التكرار عليه، فصنفت مختصراً لتحفيظ الدارسين، وجمعت رأس مال لإنفاق المدرسين، وسميته بـ«الإلمام بأحاديث الأحكام». ثم قال: وهذا التعليق الذي نشرع فيه الآن بعون الله، فنشرح ما فيه من السنن على وجوه نقصدها، ومقاصد نعتمدها، انتهى.

هذا ولم يذكر الحافظ قطب الدين الحلبي ولا الإمام الذهبي، وكذا الأُدفُوي، وابن حجر ـ كما سلف ـ والسخاوي اسماً لشرح ابن دقيق العيد هذا.

فالصواب في اسم الكتاب ـ إن شاء الله ـ هو ما وضع على طرة هذا الكتاب: «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»، والله أعلم، وهو سبحانه ولي التوفيق[1].

* * *

(١) انظر للاستزادة والتفصيل عن مؤلفات الإمام ابن دقيق العيد الثلاثة وتحرير الكلام عنها: مقدمة الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد لكتاب «الإمام» (ص: ٢٣ ـ ٣١).

المبحث الثاني

بيان صحة نسبة الكتاب إلي المؤلف

إن شهرة هذا الشرح عند العلماء، وكثرة الناقلين والآخذين عنه تغني عن بيانات إثبات صحته إلى مؤلفه، فهذا الفاكهاني قد ملأ كتابه «رياض الأفهام في شرح عمدة أحاديث الأحكام» في الأخذ عن المؤلف المباحث الفقهية والأصولية واللغوية، وهذا الزركشي قد نقل في كتابه «البحر المحيط» فصولاً أصولية وتحقيقات كثيرة، وكذا العراقي في «طرح التثريب»، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

وقد كنت أنبه في أكثر الأحيان إلى الآخذين والناقلين عنه في تعليقاتي على هذا الشرح. أضف إلى ذلك:

١ ـ ذكر المؤلف لعدد من مصنفاته والإحالة إليها، كالإمام، والإلمام، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، وشرح مختصر ابن الحاجب.

٢ـ ذكر المؤلف لعدد من شيوخه في الكتاب؛ كوالده رحمه الله، والحافظ المنذري، والعز بن عبد السلام، وغيرهم.

٣ ـ إثبات السبكي مقدمة هذا الكتاب في «طبقات الشافعية»[1]، وكذا الأدفوي في «الطالع السعيد»[2].

---

(١) انظر: (٩/ ٢٣٠).

(٢) انظر: (ص: ٥٨٧).

وأخيـراً: فـإن الاسـتنباطات الفقهيـة، والمباحـث الحديثيـة والأصولية المنثورة في هذا الشرح لا تتأتى إلا مـن أمثـال الإمـام ابـن دقيق رحمه الله، وهي تتناسب مع ملكته الاجتهادية، وقدرته العلمية، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

* * *

المبحث الثالث

منهج المؤلف في الكتاب

قدَّم المؤلف ـ رحمه الله ـ لشرحه هذا بمقدمة بالغة في الإجادة، ما وقف عندها أحد إلا اندهش، وطال تعجبُه، ذكر فيها منزلة الفقه في الدين، وتقديم النص على كل ما يخالفه من الأقيسة والأقاويل، ثم ذكر الوجوه والمقاصد التي اعتمدها في شرح الحديث.

ثم بعد ذلك تكلم عن خطبة كتابه «الإلمام بأحاديث الأحكام»، وشرحها شرحاً مفصّلاً مبيَّناً.

وبعد ذلك شرع في شرح أحاديث كتابه «الإلمام» على حسب وضعها وترتيبها.

وقد أبان ـ رحمه الله ـ عن الوجوه التي يتكلم عنها في شرح الحديث، وأنا أُجملها في خلاصة ثم أفصلها بعد ذلك، والوجوه هي:

١ ـ التعريف بمن ذكر من رواة الحديث من الصحابة وغيرهم والمخرجين له.

٢ ـ تصحيح الحديث.

٣ ـ الإشارة أحياناً إلى سبب اختيار الرواية في الباب.

٤ ـ تفسير شيء من مفردات الألفاظ الحديث.

٥ ـ إيراد شيء من علم الإعراب أحياناً.

٦ ـ ذكر شيء من علم البيان والبديع أحياناً.

٧ ـ الكلام عن الفوائد والمباحث المستنبطة من الحديث.

٨ ـ الإعراض عن إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث.

٩ ـ تهذيب كثير من كلام الشارحين للحديث والتحقيق فيه، والاستدراك عليه أحياناً.

١٠ ـ جلب الفوائد المتبددة في كتب الأحكام والشروح.

١١ ـ عدم التعصب في كل ذلك لمذهب معين، وذكر ما استدل به أصحاب المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يستدل به لهم، ثم التحقيق في ذلك.

هذا ما عقده المؤلف ـ رحمه الله ـ وعزم عليه في شرحه للأحاديث، وهي ترجع إلى أربع صناعات قد أتقنها الإمام ابن دقيق رحمه الله وبرع فيها وهي:

١ ـ الصناعة الحديثية.

٢ ـ الصناعة الأصولية.

٣ ـ الصناعة الفقهية.

٤ ـ صناعة العربية.

وسأتكلم عن كل واحدة منها من خلال شرحه هذا.

أولاً: الصناعة الحديثية:

ويتعلق بها الوجوه الثلاثة الأولى المذكورة التي بدأ بها في خطته، وهي:

الوجه الأول: التعريف بمن ذكر من رواة الحديث والمخـرجين له، والتكلم فيما يتعلق به على وجه الاختصار.

الوجه الثاني: التعريف بوجه صحته، إما علـى جهـة الاتفـاق أو الاختلاف، على وجه الإيجاز أيضاً.

الوجه الثالث: الإشارة أحياناً إلى بعض المقاصد في الاختيـار، لِمَ الاختيار عليه؟

أما الوجه الأول: فقد ترجم المؤلف ـ رحمه الله ـ لرواة الحديث من الصحابة والتابعين وأتباعهم على حسب ما ذكـر فـي الأصـل وهـو «الإلمام»، ثم الترجمة لمخرجي الحديث.

ويبدأ الترجمة بذكر اسم المترجم ونسبه، وأسماء الآخذ مـنهم، والآخذين عنه، ويذكر بعض مناقبـه وأقوالـه أحيانـاً، ثـم يـذكر عـدد أحاديثه أحياناً أيضاً، ثم يختم بسنة وفاته.

وإن كان الراوي من غير الصحابة متكلماً فيه أو مغموزاً، ذكر فيه أقوال أهل العلم في جرحه أوتعديله، وتوثيقه أو توهينه.

وكان في كل ذلك ينوِّع فـي مراجـع الترجمـة ومـصادرها التـي ذكرها.

وأما الوجه الثاني: فقد شرط المؤلـف ـ رحمـه الله ـ فـي خطبـة الأصل (١/ ٢٤): «ألا يورد إلا حديث من وثقه إمام مـن مزكِّـي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحـديث الحفـاظ، أو بعض أئمة الفقهاء النظَّار».

ثم شرح ذلك فقال: «اعتبر هذا الشرط، ولم يشترط الاتفاق من الطائفتين؛ لأن ذلك الاشتراط يضيق به الحال جداً، ويوجب تعذر الاحتجاج بكثير مما ذكره الفقهاء؛ لعسر الاتفاق على وجود الشروط المتفق عليها، ولأن الفقهاء قد اعتادوا أن يحتجوا بما هو نازل عن هذه الدرجة، فرجوعهم إلى هذه الدرجة ارتفاع عما قد يعتادونه، فهو أولى بالذكر، ولأن كثيراً مما اختلف فيه من ذلك يرجع إلى أنه قد لا يقدح عند التأمل في حق كثير من المجتهدين، فالاقتصار على ما أُجمع عليه تضييعٌ لكثير مما تقوم به الحجة عند جمع من العلماء، وذلك مفسدة، ولأنه بعد أن يوثَّق الراوي من جهة بعض المزكين، قد يكون الجرح مبهماً غير مفسَّر، ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أن لا يقبل الجرح إلا مفسَّراً، فتركُ حديثِ من هو كذلك تضييع أيضاً، ولأنه إذا وثَّق، قد يكون القدح فيه من غير الموثِّق بأمرٍ اجتهادي، فلا يساعده عليه غيره».

ومن أمثلة ذلك عند المؤلف رحمه الله:

قوله في الحديث الخامس من باب الطهارة: وقد ذكرنا أن الترمذي صححه، فحصل شرطنا، وبسطنا القول في رواية عكرمة وسماك.

وكذا قوله في الحديث العاشر من باب الوضوء عند الكلام عن تصحيح حديث: «الأذنان من الرأس» المروي من طريق سنان ابن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة، به. قال: قد تقدم التعريف بحال رواته، وأنه ليس فيهم إلا من وثق، فحصل شرطنا.

ثم قال: وعلى الجملة فإن توقف تصحيحه عند أحد على ذكر طريق لا علة فيها، ولا كلام في أحد من رواتها، فقد يتوقف في ذلك؛ لأن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم في كثير مما استحسنوه وصححوه من هذا الوجه، فإن السلامة من الكلام في الناس قليل، ولو شرط ذلك، لما كان لهم حاجة إلى تعليل الحَسَن بالتضافر والمتابعة، والمجيء من طرق أو وجوه، فيتقلب النظر، وتتناقض العبر، ويقع الترتيب، أو يُخاف التعذيب.

ثم قال: وما ذكرته عُرض عليك، لا التزام أتقلد عهدته، وفي كلامي ما يشير إلى المقصود.

وكذا قوله في الحديث السادس عشر من باب الوضوء: وقد ذكرنا أن البيهقي قال: إنه إسناد صحيح، فحصل شرطنا في ذكره في الكتاب.

وأما الوجه الثالث: فقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب (١/ ١٨ ـ ١٩) كيفية إيراده للأحاديث، والمقاصد التي يقصدها من وراء إيرادها، فذكر منها:

١ ـ أنه لا يذكر أحاديث متعددة للدلالة على حكم واحد إلا لمعارض.

٢ ـ الاكتفاء بأتم الحديثين وأكثرهما فائدة عن أقلهما، أو لدخول مدلوله تحت الأعم فائدة، وقد يقوم في مثل هذا معارض، وهو أن يكون الحديث الأقل فائدة، هو الحديث المشهور، أو المخرج في «الصحيحين» فيُذكر لذلك، ويُتبَع بالحديث الذي فيه

الزيادة، فإنَّ إهمالَ ما في «الصحيحين» وما اشتُهر بين العلماء الاستدلالُ به غير مستحسن، وربما أوقع إهمالُه وذكرُ غيرِه من الكتب الخارجة عيباً في الاختيار عند من لم يفهم المقصود، وربما اكتفى بالزائد لمعارض آخر.

٣ ـ أن الحديث الذي يستدل به قد يكون مطولاً في الصحاح أو في الكتب المشهورة، ويكون موضع الاحتجاج مقتصراً عليه، مختصراً في غير ذلك من الكتب، فيقتصر على المختصر، ويترك التخريج من الصحاح؛ لأنه أليق بالكتاب.

ثم قال: إلى غير ذلك من المقاصد التي أبهمها.

ثم قال: وترجيحُ بعض المقاصد على بعض يكون بحسب حديثٍ حديث، ومحل محل، انتهى.

ومن أمثلة ذلك:

قوله في الحديث الثامن عشر من باب الوضوء، حيث أورد رواية النسائي من حديث جابر رضي الله عنه: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، فقال: قد ذكر أن النسائي أخرجه، ولم يُضِفْه إلى كتاب مسلم، وإن كان مسلم أخرج الحديث بكماله؛ لأن المقصود هنا بإيراد هذه القطعة منه: ذكر ما احتج به على وجوب الترتيب، وهو قوله: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، والمأخذ صيغة الأمر التي ظاهرها الوجوب، وصيغة الأمر لم ترد في كتاب مسلم، ولم يحسن من يقول ـ إذا احتج بهذه اللفظة ـ: أخرجه مسلم، وإنما قلنا ذلك لشيء نذكره الآن.

ثم ذكر **فائدة جليلة** قال فيها: «معلوم أن نظر المحدِّث من حيث هو محدِّث، إنما هو في الإسناد وما يتعلق بـه، لا مـن جهـة اسـتنباط الأحكام من الألفاظ ومدلولاتها، فإن تكلم في ذلك، فمن حيـث هـو فقيه، وكذلك العكس، نظر الفقيه فيما يتعلق بالاستنباط مـن الألفـاظ ومدلولاتها، فإن تكلم في الأسانيد فمن حيث إنه محـدِّث، فـإذا كـان كذلك، فالمحدِّث إذا قال بعد حديث: أخرجه فلان؛ فإنما يريد أصل الحديث، ولا يريـد أنـه أخرجـه بتلـك الألفـاظ بعينهـا، لأن موجـب صناعته تقتضي ذلك، ولهذا عملـوا الأطـراف، واكتفـوا بـذكر طـرف الحديث وقالوا: أخرجه فلان وفلان.

والفقيه إذا أراد أن يحتج بلفظة يقتضي مدلولها حكماً يذهب إليه وقال: أخرجه مسلم، أو فلان من الأئمة، فعليه أن تكون تلك اللفظـة التي استنبط منهـا الحكـم موجـودة فـي روايـة مـسلم؛ لأنـه مقتـضى ما يلزمه من صناعته.

ثم قال: فمـن قـال بعـد إيـراد هـذا الحـديث للاحتجـاج بهـذه اللفظة: أخرجه مسلم، لم يَحسُن؛ لأن موضع الحجـة صـيغة الأمـر، وليست في كتاب مسلم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله في الحديث الأول من باب الطهارة: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»: ليس المقصود الأكبـر بهـذا الحـديث الاستدلال على طهورية ماء البحر؛ لأنه كـالمتفق عليـه بـين الفقهـاء، فكان يكتفي بذلك؛ لأن الكتاب كتاب اختصار، لكن لما كان يتعلق به

فوائد كثيرة، منها ما يخص هذا الكتاب، ومنها ما يدخل في غيره، ويستدل على ذلك الغير في المكان اللائق به، كان أكثر فائدة من الأحاديث التي تدل على ما يتعلق بهذا الباب خاصة.

وكذا قوله في حديث أبي ثعلبة الخشني الرابع من باب الآنية: الموجب لإدخال هذا الحديث هاهنا: حكم استعمال أواني المشركين، واختير هذا الحديث؛ لكثرة الأحكام الواردة فيه.

ثانياً: الصناعة الأصولية:

قال الإمام الزركشي في «البحر المحيط» (١/ ١٤) وهو يذكر مؤلفات الأئمة التي نقل عنها في كتابه: و«شرح الإمام»، وبه خُتِمَ التحقيق في هذا الفن.

إن الصِّبغة الأصولية التي امتلكها الإمام ابن دقيق العيد، رحمه الله، والتي قد برز فيها، قد ظهرت ظهوراً بيِّناً في كتابنا هذا، حتى قال فيه الزركشي ما قال.

وإن أكثر ما يثير الانتباه في هذا الكتاب هو حُسن استعمال الإمام ابن دقيق لأصول الفقه في استنباط الأحكام وتوجيه الكلام، وصياغته الدقيقة للقواعد، وجَودة سَبْكها، وتبسيط عرضها، حتى إن المرء ليخال أنه أول من تكلم في هذا الفن.

ولن أطيل الكلام هاهنا؛ لأنني قد اجتهدت في فهرست القواعد والفوائد الأصولية التي ذكرها الإمام ابن دقيق في كتابه، وذكرت تحقيقاته وأقواله في هذا الفن، وقد بلغت (٣٨٠) ما بين قاعدة وفائدة

أصولية، يجد المرء أكثرها في كتب الأصول، لكن دون الصورة التي قدمها المؤلف ـ رحمه الله ـ من الصياغة والسَّبك والدقة، والتوفيق في استعمالها في المباحث والاستدلالات.

ثالثاً: الصناعة الفقهية:

ويتعلق بذلك الوجوه الآتية التي ذكرها المؤلف في مقدمته وهي:

الوجه السابع: الكلام على المعاني التركيبية، والفوائد المستنبطة، والأحكام المستخرجة، وهذا هو المقصود الأعظم.

الوجه الثامن: اعتماد ما تقدمت الإشارة إليه من عدم الميل والتعصب في ذلك لمذهب معيَّن على سبيل العَسَف، فنذكر ما بلغنا مما استدلَّ به أصحابُ المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يُستدلَّ به لهم، فإن كان وجه الدليل ظاهراً، وإلا بدأنا ببيانه، ثم نُتبع ذلك بما عساهُ يُذكر في الاعتذار عن مخالفة ظاهره لمن خالفه إن تيسَّر ذلك.

الوجه التاسع: الإعراض عما فعله كثيرٌ من الشارحين من إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدل على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق، أو الظِّهار، أو الإيلاء مثلاً، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطة من الحديث الذي يتكلم عليه، وإن أمكن فبطريق مستبعَد.

الوجه العاشر: ترك ما فعله قومٌ من أبناء الزمان، ومن يُعدُّ فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في مَعْرِض الاستنباط،

واسترسلوا في ذلك استرسالَ غيرِ متحرزٍ ولا محتاط، فتخيلوا وتحيَّلوا، وأطالوا وما تطولوا، وأبدوا وجوهاً ليس في صفحاتها نور، وذكروا أوهاماً لا تميل إليها العقول الراجحة ولا تَصُور، حتى نُقل عن بعضهم أنه ادَّعى الاستدلالَ على جميع مسائل مذهبه الذي تقلَّدهُ من الكتاب العزيز.

الوجه الحادي عشر: تهذيب كثير مما ذكره الشارحون للحديث، وتلخيصه، والتحقيق فيه، والمؤاخذة فيما عساه يُؤخَذ على قائله.

الوجه الثاني عشر: جلب الفوائد المتبددة من كتب الأحكام التي تقع مجموعة في كلام الشارحين للأحاديث، فيما علمناه على حسب ما تيسَّر، انتهى.

هذا ما يخصُّ الصناعة الفقهية لدى المؤلف على حسب ما انتهجه في ذكر هذه الوجوه.

وحسبك أن تعرف أن عدد الفوائد والمباحث المستنبطة والمذكورة لدى المؤلف في هذا الباب قد بلغت أكثر من (١٩٠٠) فائدة واستنباط فقهي، وذلك من سبعة وخمسين حديثاً، فما ظنك؟! ثم أعودُ إلى ذكر بعض الفوائد المتعلقة بطريقة استنباط المؤلف رحمه الله، فمن ذلك:

قوله في الفائدة (٣٥٦) من الحديث الأول من باب الآنية: «وقد عرف أن ما هو في معنى الأصل نذكره في فوائد الحديث؛ لأنه بمثابة دلالة اللفظ».

وقوله في الفائدة (٢٢) من الحديث الأول من باب الطهارة: «ليس من شرط ما يستنبط من الحديث أن لا يكون مختلفاً فيه، ولا أيضاً من شرطه أن لا يدل عليه نص آخر».

وقوله في الفائدة (١٧) من الحديث الثالث من باب الوضوء: «والطرق الجدلية تُستمدُّ من سَعَة الخيال، ودقة الوهم، ودُربة الاستعمال، والسيف فيها بضاربه، لا بحدة مضاربه، وهي بمعزل عن الطرق التي يجب على المجتهد المحقق أن يسلكها في إثبات الأحكام الشرعية، ولذلك لا تجد شيئاً من هذه الجدليات المتأخرة في شيء من كلام المتقدمين الذين رجع الناس إليهم في الأحكام».

رابعاً: الصناعة اللغوية:

قال المؤلف في الوجه الرابع من المقدمة أثناء الكلام عن طريقته في شرح الأحاديث: الكلام على تفسير شيء من مفردات ألفاظه إذا تعلق بذلك فائدة؛ إما لغرابته عن الاستعمال العادي، أو لفائدة لا تظهر عند أكثر المستعملين.

وطريقة المؤلف ـ رحمه الله ـ في عرضه وشرحه لغريب الألفاظ جدٌّ مفيدة، فيذكر اللغات الواردة في اللفظة، وتصريفاتها، وجموعها، وما ترجع إليه اللفظة، وما يتلخص من كلام أهل اللغة فيها، ويذكر استعمالات العرب للكلمة وما تطلق عليه، ويعضد ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية، ويذكر من كلام أصحاب المعاجم والكتب، ثم يوجه كلامهم، ويرجح قولاً من الأقوال المذكورة فيها، وهو في كل هذا ينوع في ذكر مصادر المادة اللغوية المتكلم عليها،

فهو إذن يخلص إلى الحكمة في استعمال هذه اللفظة في الحديث دون غيرها.

ثم هو يذكر ـ أحياناً ـ شيئاً من علم الإعراب إن احتيج إليه.

ويذكر في بعض الأماكن شيئاً من علم البيان، ويظهر في كل ذلك قوة لغوية تدل على سعة دائرته في هذا الباب.

هذا ما يتصل بما كان المؤلف قد ذكره، وضربت الأمثلة عليه، وبينته من خلال هذا الشرح.

ومما يلحظ المطالع ـ أيضاً ـ في هذا الشرح جملة من الأمور أُجملها في الآتي:

١ ـ أكثر الشارح ـ رحمه الله ـ من النَّقلِ عن كتب الشافعية وذِكْرِ مذاهبهم في المسألة[1]، ثم تلاه في الأكثرية فقه المالكية، بينما ذكر مذهب الحنفية والحنابلة في مواضع قليلة من هذا الشرح، ويرجع هذا إلى تفقه الإمام ابن دقيق ـ رحمه الله ـ بمذهب المالكية أولاً، ثم تمذهبه واستقراره على فقه الشافعية، والله أعلم.

---

(١) قال الأُدفُوي في «الطالع السعيد» (ص: ٥٨٠): أخبرني شيخنا الفقيه سراج الدين الدندري: أنه لما ظهر «الشرح الكبير» ـ وهو: فتح العزيز في شرح الوجيز ـ للرافعي، اشتراه ابن دقيق بألف درهم، وصار يصلي الفرائض فقط، واشتغل بالمطالعة، إلى أن أنهاه مطالعة، وذُكر عنده هو والغزالي، فقال: الرافعي في السماء، انتهى.

قلت: وقد أكثر المؤلف ـ رحمه الله ـ من النقل عنه في هذا الشرح كما تجده مبيناً في التعليقات.

٢ ـ دقته في نقل المذاهب؛ كأن يقول: قال الشافعية، أو من قال منهم، قال بعض المالكية، قال بعض المتأخرين من المالكية، قال بعض الحنابلة، وهكذا.

٣ ـ قد ينكر بعض من لم يتأمل مقاصد المؤلف في هذا الكتاب الإطالة في بعض المواضع من هذا الكتاب، لذا كان ينبه المؤلف ـ رحمه الله ـ في مواضع إلى حكمة إطالته، ومن ذلك:

قوله في آخر الفائدة (٢٧٠) من حديث البراء في باب الآنية ـ بعد أن ذكر صفحات من «الإحياء» للغزالي، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ قال (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣): هذا ما تيسَّر ذكره على وجه الحكاية عن «الإحياء»، ثم قال: ووجه الحاجة إلى هذه الأمور في الكلام على الحديث ظاهر؛ لأنها أمور قد تعود على العموم بالتخصيص، ومن ضرورة الكلام على الحديث التنبيه على ذلك؛ لأن العمل بالعموم في محل التخصيص خطأ.

وعندما أطال الكلام على بيت عاتكة بنت عبد المطلب:

بُعكـــاظ يُعـــشي النـــاظر يـــن إذا هـــمُ لمحـــوا شـــعاعُه

قال (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥): وقد أطلنا الكلام على هذا البيت لشهرته، وشهرة تعليل المنع بما تقدم، فجرَّ ذلك إلى اجتلاب اعتراض على المشهور من وجه الامتناع، وهو كلام أبي إسحاق ابن ملكون، فاغتفرنا الإطالة، وإن كانت سبب المَلال، لغرابة الاعتراض، ودقة النظر في البيت، على أن كتابنا هذا ليس موضوعاً

علـى الاختـصار، فتُنكـر الإطالـة، إلا أن المنكـر إطالـة مـا يقتـضي المقصود خلافه، أو يقتضي المعرف إنكاره.

٤ ـ تورعه وتخويفه من القول فـي الـدين دون علـم، أو الإفتـاء دون بذل الجهد والتأمل في الفتوى.

قال فـي الفائـدة (١٣٢) مـن الحـديث الأول مـن بـاب الآنيـة: فيدخل تحت ذلك ـ أي: التسبب إلى نـصرة المظلـوم ـ إبـداء العـالم والمفتي الحكم الشرعي الذي يحـصل بـه نـصر المظلـوم، وهـو مـن الواجبات عليه بشرطه، ويترتب عليه أن كل مظلوم نَصَره بقولـه، فـإن ثواب النصرة له.

ثم قال: وهذا فـضل عظـيم، ومنقبـة عاليـة للعلمـاء، لا سـيما الذين أسسوا القواعد من المُـدد المديـدة والـسنين العديـدة، **ويقابلـه** الخطر العظيم فيه على تقدير الخطأ، وكثيراً مـا رأيـتهم يـستهينون فـي هذا بقولهم: الواجب في ذلك بذل الجهد، والخطأ بعـد بـذل الجهـد معفو عنه، وهذا صحيح، ولكن الشأن في بذل الجهد، فهاهنا تسكب العبرات.

وللتقصير أسباب كثيرة، وبعضها قد يخفى، ومن أسـبابها...، فذكرها. انظر: (٢/ ١٥٧ـ ١٥٨).

وقال في ترجمة ابن حبان (١/ ٤٨٢) محذِّراً من وقوع الناس بعضهم في بعض، خصوصاً في العقائد: «واختلاف الناس في العقائد والمذاهب جزيلاً طويلاً، وأرتع بعضُهم في أعراض بعض

مرتعاً وبيلاً، وسدَّد في الطعن من السهام ما لا تردُّه دروع الزجر ولا المَلام، وبثَّ في الأرض داهية يحِقُّ أن يقال لها: صَمِّي صَمامَ ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[السجدة: ٢٥].

* * *

المبحث الرابع

قيمـة الكتاب العلمية

حسبك كتاب يقول فيه الحافظ قطب الدين الحلبي: إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد، ومن أراد معرفة ذلك، فعليه بالنظر في القطعة التي شرح فيها «الإلمام»، فإن من جملة ما فيها: أنه أورد حديث البراء بن عازب: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع»، واشتمل على أربع مئة فائدة[1].

حسبك هذا أن يكون هذا الشرح فريداً في بابه، بل لعله لم يُصنَّفْ في الإسلام مثلُه.

وقال عنه الذهبي: وشرح بعض «الإلمام» شرحاً عظيماً[2].

وقال الحافظ ابن حجر: وصنف «الإلمام في أحاديث الأحكام»، وشرع في شرحه، فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم، خصوصاً في الاستنباط[3].

---

(١) انظر: «رفع الإصر» لابن حجر (ص: ٣٩٥).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨٢).

(٣) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٨).

وقال عنه الأُدفُوي وهو يعدد مؤلفات الإمام ابن دقيق: فكيف بـ «شرح الإلمام»، وما تضمنه من الأحكام، وما اشتمل عليه من الفوائد النقلية، والقواعد العقلية، والأنواع الأدبية، والنكت الخلافية، والمباحث المنطقية، واللطائف البيانية، والمواد اللغوية، والأبحاث النحوية، والعلوم الحديثية، والمُلَح التاريخية[1].

إن كتاباً أربت مواردُه على المئتين والثلاثين كتاباً من أمهات كتب الإسلام، اعتمد مؤلفُه عليها في أواخر القرن السابع الهجري، لجديرٌ أن يُوقَفَ عنده، وأن ينظر إلى ما حواه، وأن يُنعم النظر في فحواه.

وإن كتاباً بلغت فوائده ومباحثه الحديثية والأصولية والفقهية واللغوية أكثر من ثلاثة آلاف، كلُّ هذا من النظر في خمس وخمسين حديثاً، لشهادة عظمى بعلو كعب هذا الإمام، وتقدم شرحه هذا على غيره من كتب الشروح والأحكام.

ثم إن قيمته الكبرى تبرز في المنهج الذي سار عليه المؤلف في الاستدلال والاستنباط والمناقشة، والذي يعد منهجاً سليماً قوياً؛ إذ يربِّي في نفوس طلبة العلم ملكة الاستدلال والاستنباط في فهم نصوص الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥).

ويعطيهم الطريقة المثلى في اختيار النصوص الصحيحة للاحتجاج والاستشهاد.

وتغذي فيهم الملكات الأدبية.

وتنمِّي عندهم الشخصية الجامعة بين العلم والعمل، والرواية والدراية[1].

* * *

(١) ومن هنا أدعو أهل العلم إلى عدم الاتكال على الحفظ والرواية فقط، روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ص: ٤٣٩ ـ من القسم المتمم) عن مطرف بن عبد الله قال: قال رجل لمالك: قد سمعت مئة ألف حديث، فقال مالك: مئة ألف حديث!! أنت حاطب ليل تجمع القشعة، فقال: ما القشعة؟ قال: الحطب يجمعه الإنسان بالليل، فربما أخذ معه الأفعى فتنهشه.

فلابد من الاعتماد على الرواية الصحيحة، والدراية السليمة اللتين تقودان إلى اعتقادٍ وعمل موافِقين مقبولَين.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص: ١٩): والناس في العلم طبقات، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصَّاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله في العون عليه، فإنه لا يُدرك خيرٌ إلا بعونه، فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً، ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه، فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الرِّيَب، ونُوِّرت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضعَ الإمامة.

المبحث الخامس

موارد المؤلف في الكتاب

*** اللغة وعلومها:**

١ـ معاجم اللغة والغريب:

١ ـ «غريب الحديث» ـ أبو عبيد القاسم بن سلام.

٢ ـ «معجم ما استعجم» ـ أبو عبيد البكري.

٣ ـ «غريب الحديث» ـ الهروي.

٤ ـ «مجمع الغرائب في غريب الحديث» ـ أبو الحسن الفارسي.

٥ ـ «الفائق في غريب الحديث» ـ الزمخشري.

٦ ـ «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ـ الأزهري.

٧ ـ «مشارق الأنوار» ـ القاضي عياض.

٨ ـ «مطالع الأنوار» ـ ابن قُرقُول.

٩ ـ «مفردات ألفاظ القرآن» ـ الراغب الأصفهاني.

١٠ ـ «المنتخب والمجرد في اللغة» ـ علي بن الحسن الهنائي، كراع النمل.

١١ ـ «المنجد في اللغة» ـ علي بن الحسن الهنائي، كراع النمل.

١٢ ـ «الزينة في اللغة» ـ أبو حاتم السجستاني.

١٣ ـ «جامع اللغة» ـ محمد بن جعفر القزاز.

١٤ ـ «الاستدراك على كتاب العين» ـ أبو بكر الزبيدي.

١٥ ـ «المحكم» ـ ابن سيده.

١٦ ـ «المخصص» ـ ابن سيده.

١٧ ـ «تهذيب اللغة» ـ الأزهري.

١٨ ـ «الصحاح» ـ الجوهري.

١٩ ـ «أساس البلاغة» ـ الزمخشري.

٢٠ ـ «العباب الزاخر» ـ الصغاني.

٢ ـ النحو والصرف:

٢١ ـ «الكتاب» ـ سيبويه.

٢٢ ـ «اللوامع» ـ الطرطي.

٢٣ ـ «الملخص في ضبط قوانين العربية» ـ ابن أبي الربيع الأشبيلي.

٢٤ ـ «البسيط في شرح جمل الزجاجي» ـ ابن أبي الربيع الأشبيلي.

٢٥ ـ «شرح جمل الزجاجي» ـ ابن عصفور.

٢٦ ـ «شرح جمل الزجاجي» ـ ابن الضائع.

٢٧ ـ «المقدمة في النحو» ـ أبو موسى الجُزُولي.

٢٨ ـ «شرح اللمع» ـ أبو البقاء.

٢٩ ـ «شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو» ـ أبو محمد بن الخشاب.

٣٠ ـ «شرح المفصل» ـ ابن يعيش.

٣١ ـ «الإيضاح في شرح المفصل» ـ ابن الحاجب.

٣٢ ـ «الأمالي النحوية» ـ ابن الحاجب.

٣٣ ـ «الكافية» ـ ابن الحاجب.

٣٤ ـ «الشافية» ـ ابن الحاجب.

٣٥ ـ «جامع الأفعال» ـ ابن طريف الأندلسي.

٣٦ ـ «الأفعال» ـ ابن القُوطيَّة.

٣٧ ـ كما نقل فصولاً عن ابن بَرِّي، وأبي الحسن الأُبَّدي النحوي، وعن مُهَلَّب بن الحسن البصري، وغيرهم.

٣ ـ الأدب واللغات:

٣٨ ـ «الحيوان» ـ الجاحظ.

٣٩ ـ «أعضاء الإنسان وصفاته على ما سمت العرب» ـ الزجاج.

٤٠ ـ «ديوان الأدب» ـ إسحاق بن إبراهيم الفارابي.

٤١ ـ «السبب في حصر كلام العرب» ـ الحسين بن المهذب البصري.

٤٢ ـ «ليس في كلام العرب» ـ ابن خالويه.

٤٣ ـ «المعرَّب من الكلام العجمي» ـ الجواليقي.

٤٤ ـ «تثقيف اللسان» ـ أبو حفص الصقلي.

٤٥ ـ «الأضداد» ـ ابن الأنباري.

٤٦ ـ «مجمل اللغة» ـ ابن فارس.

٤٧ ـ «جمهرة اللغة» ـ ابن دريد.

٤٨ ـ «درة الغواص في أوهام الخواص» ـ القاسم بن علي الحريري.

٤٩ ـ «الزاهر في معاني كلمات الناس» ـ ابن الأنباري.

٥٠ ـ «شرح الزاهر في معاني كلمات الناس» ـ أبو القاسم الزجاجي.

٥١ ـ «شرح أدب الكاتب» ـ ابن السِّيْد الأندلسي.

٥٢ ـ «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ـ أبو هلال العسكري.

*** التفسير وعلوم القرآن:**

١ ـ «أحكام القرآن» ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي.

٢ ـ «الوسيط» ـ الواحدي.

٣ ـ «المحرر الوجيز» ـ ابن عطية.

٤ ـ «الكشاف» ـ الزمخشري.

٥ ـ «أحكام القرآن» ـ ابن العربي.

٦ ـ «التفسير الكبير» ـ الرازي.

٧ ـ «تفسير الثعلبي».

٨ ـ «معاني القرآن» ـ الزجاج.

٩ ـ «معاني القرآن» ـ الفراء.

١٠ ـ «إعراب القرآن» ـ أبو البقاء العكبري.

١١ ـ «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ـ ابن جني.

١٢ ـ «الحجة للقراء السبعة» ـ أبو علي الفارسي.

*** الحديث وعلومه:**

أ ـ الصحاح والسنن والمصنفات الحديثية الأخرى:

١ ـ «صحيح البخاري».

٢ ـ «صحيح مسلم» .

٣ ـ «صحيح ابن خزيمة» .

٤ ـ «صحيح ابن حبان» .

٥ ـ «صحيح ابن منده» .

٦ ـ «المستدرك» ـ الحاكم .

٧ ـ «سنن أبي داود» .

٨ ـ «سنن النسائي ـ المجتبى» .

٩ ـ «السنن الكبرى» ـ النسائي .

١٠ ـ «سنن الترمذي» .

١١ ـ «سنن ابن ماجه» .

١٢ ـ «سنن الدارقطني» .

١٣ ـ «السنن» ـ الكشِي .

١٤ ـ «السنن» ـ المعمري .

١٥ ـ «السنن الكبرى» ـ البيهقي .

١٦ ـ «معرفة السنن والآثار» ـ البيهقي .

١٧ ـ «الطهور» ـ أبو عبيد .

١٨ ـ «مسند الإمام الشافعي» .

١٩ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» .

٢٠ ـ «مسند الحميدي» .

٢١ ـ «مسند أبي عوانة» .

٢٢ ـ «الموطأ» ـ الإمام مالك.

٢٣ ـ «المصنف» ـ عبد الرزاق.

٢٤ ـ «المصنف» ـ ابن أبي شيبة.

٢٥ ـ «المعجم الكبير» ـ الطبراني.

٢٦ ـ «المعجم الأوسط» ـ الطبراني.

٢٧ ـ «شرح معاني الآثار» ـ الطحاوي.

٢٨ ـ «المستخرج على صحيح البخاري» ـ أبو بكر الإسماعيلي.

٢٩ ـ «المستخرج على صحيح مسلم» ـ أبو نعيم الأصبهاني.

٣٠ ـ «جزء رفع اليدين في الصلاة» ـ البخاري.

٣١ ـ «غرائب حديث مالك» ـ الدارقطني.

٣٢ ـ «بعض أحاديث المقلين من أبناء المكثرين، وبعض أحاديث المكثرين عن آبائهم المقلين وعن إخوانهم المقلين» ـ الدارقطني.

٣٣ ـ «الجمع بين الصحيحين» ـ الحميدي.

٣٤ ـ «الجمع بين الصحيحين» ـ عبد الحق الإشبيلي.

ب ـ العلل والجرح والتعديل:

٣٥ ـ «العلل» ـ الترمذي.

٣٦ ـ «العلل» ـ عبد الله بن الإمام أحمد.

٣٧ ـ «العلل» ـ ابن أبي حاتم.

٣٨ ـ «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري.

٣٩ ـ «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدارمي.

٤٠ ـ «معرفة الثقات» ـ أحمد بن عبد الله العجلي.

٤١ ـ «تاريخ أسماء الثقات» ـ ابن شاهين.

٤٢ ـ «الجرح والتعديل» ـ ابن أبي حاتم.

٤٣ ـ «التمييز» ـ النسائي.

٤٤ ـ «الكامل في الضعفاء» ـ ابن عدي.

٤٥ ـ «الضعفاء» ـ العقيلي.

٤٦ ـ «الثقات» ـ ابن حبان.

٤٧ ـ «بيان الوهم والإيهام» ـ ابن القطان.

٤٨ ـ «سؤالات أبي زرعة الرازي» ـ ابن طاهر المقدسي.

٤٩ ـ «التحقيق في أحاديث الخلاف» ـ ابن الجوزي.

ج ـ مصطلح الحديث:

٥٠ ـ «المحدث الفاصل» ـ الرامهرمزي.

٥١ ـ «معرفة علوم الحديث» ـ الحاكم.

٥٢ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ـ الخطيب البغدادي.

٥٣ ـ «علوم الحديث» ـ ابن الصلاح.

٥٤ ـ «شروط الأئمة الستة» ـ ابن طاهر المقدسي.

د ـ شروح الحديث:

٥٥ ـ «التمهيد» ـ ابن عبد البر.

٥٦ ـ «التقصي لحديث الموطأ» ـ ابن عبد البر.

٥٧ ـ «الاستذكار» ـ ابن عبد البر.

٥٨ ـ «المنتقى في شرح الموطأ» ـ الباجي.

٥٩ ـ «القبس في شرح الموطأ» ـ ابن العربي.

٦٠ ـ «الأنوار في شرح الموطأ» ـ ابن زرقون.

٦١ ـ «شفاء العِي في شرح مسند الشافعي» ـ أبو السعادات ابن الأثير الجزري.

٦٢ ـ «شرح البخاري» ـ عبد الواحد بن عمر بن عبد الوهاب.

٦٣ ـ «شرح البخاري» ـ السفاقسي.

٦٤ ـ «المعلم بفوائد مسلم» ـ المازري.

٦٥ ـ «إكمال المعلم» ـ القاضي عياض.

٦٦ ـ «المفهم» ـ القرطبي.

٦٧ ـ «المنهاج في شرح مسلم» ـ النووي.

٦٨ ـ «معالم السنن» ـ الخطابي.

٦٩ ـ «حاشية المنذري على سنن أبي داود».

٧٠ ـ «عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي» ـ ابن العربي.

٧١ ـ «شرح السنة» ـ البغوي.

*** الفقه وأصوله:**

١ـ أصول الفقه:

١ ـ «الملخص في أصول الفقه» ـ القاضي عبد الوهاب المالكي.

٢ ـ «اللمع في أصول الفقه» ـ أبو إسحاق الشيرازي.

٣ ـ «المعتمد في أصول الفقه» ـ أبو الحسين البصري.

٤ ـ «البرهان في أصول الفقه» ـ الجويني.

٥ ـ «المستصفى» ـ الغزالي.

٦ ـ «المحصول» ـ الرازي.

٧ ـ «الإحكام» ـ الآمدي.

٨ ـ «مختصر ابن الحاجب».

٩ ـ «شرح تنقيح الفصول» ـ القرافي.

١٠ ـ «قواعد الأحكام» ـ العز بن عبد السلام.

١١ ـ «مختصر المحصول» ـ أحد المتأخرين لم يُسمَّ.

٢ ـ الفقه:

أ ـ المذهب الحنفي:

١٢ ـ «المحيط» ـ شمس الأئمة السرخسي.

١٣ ـ «مختصر الطحاوي».

١٤ ـ «بدائع الصنائع» ـ الكاساني.

ب ـ المذهب المالكي:

١٥ ـ «المدونة» ـ الإمام مالك ـ رواية ابن القاسم.

١٦ ـ «العتبية» ـ الإمام مالك.

١٧ ـ «المجموعة على مذهب مالك وأصحابه» ـ ابن عبدوس المالكي.

١٨ ـ «تهذيب المدونة» ـ البراذعي.

١٩ ـ «النوادر» ـ ابن أبي زيد القيرواني.

٢٠ ـ «المقدمات الممهدات» ـ ابن رشد.

٢١ ـ «التفريع» ـ ابن الجلاب المالكي.

ج ـ المذهب الشافعي:

٢٢ ـ «الأم» ـ الإمام الشافعي.

٢٣ ـ «مختصر المزني».

٢٤ ـ «المهذب» ـ أبو إسحاق الشيرازي.

٢٥ ـ «التنبيه» أبو إسحاق الشيرازي.

٢٦ ـ «التعليق الكبير» أبو علي الحسين بن محمد المروزي.

٢٧ ـ «التهذيب في الفروع» ـ البغوي.

٢٨ ـ «نهاية المطلب في دراية المذهب» ـ الجويني.

٢٩ ـ «الحاوي» ـ الماوردي.

٣٠ ـ «بحر المذهب» ـ الروياني.

٣١ ـ «التقريب في شرح مختصر المزني» ـ القفال الشاشي.

٣٢ ـ «الوسيط» ـ الغزالي.

٣٣ ـ «فتح العزيز في شرح الوجيز» ـ الرافعي.

٣٤ ـ «الاستقصاء لمذاهب الفقهاء في شرح المهذب» ـ عثمان بن عيسى أبو عمرو الماراني.

د ـ المذهب الحنبلي

٣٥ ـ «مختصر الخرقي».

٣٦ ـ «المغني» ابن قدامة.

هـ ـ متفرقة:

٣٧ ـ «الأوسط» ـ ابن المنذر.

٣٨ ـ «الإشراف» ـ ابن المنذر.

٣٩ ـ «المحلى» ـ ابن حزم.

٤٠ ـ «الرد على ابن حزم» ـ أبو بكر بن مفوَّز.

٤١ ـ «الرد على ابن حزم» ـ القاضي عبد الحق أبو محمد الأنصاري المغربي المهدوي.

٤٢ ـ «مصنف أبي الحسن بن المُغلِّس الظاهري على مسائل كتاب المزني».

٤٣ ـ رسالة «المنصفة في طهارة الرجلين في الوضوء» سليم بن أيوب الرازي.

٤٤ ـ رسالة الشريف الرضي في المسح على الرجلين.

٤٥ ـ «المنهاج» ـ الحليمي.

٤٦ ـ «إحياء علوم الدين» ـ الغزالي.

٤٧ ـ «المسالك» ـ ابن العربي المالكي.

٤٨ ـ «سراج المريدين» ابن العربي المالكي.

*** التاريخ والتراجم:**

أ ـ التاريخ والبلدان:

١ ـ «التاريخ الكبير» ـ البخاري.

٢ ـ «تاريخ بخارى» ـ محمد بن أحمد البخاري الملقب : غنجار .

٣ ـ «تاريخ ابن أبي خيثمة» .

٤ ـ «تاريخ نيسابور» ـ أبو عبد الله الحاكم .

٥ ـ «تاريخ أصبهان» ـ أبو نعيم الأصبهاني .

٦ ـ «تاريخ بغداد» ـ الخطيب البغدادي .

٧ ـ «تاريخ قزوين» ـ أبو يعلى الخليل بن عبد الله .

٨ ـ «تاريخ دمشق» ـ ابن عساكر .

٩ ـ «تاريخ الغرباء الواردين على مصر» ـ ابن يونس .

١٠ ـ «مروج الذهب» ـ المسعودي .

١١ ـ «البلدان» اليعقوبي .

١٢ ـ «تاريخ سمرقند» ـ أبو سعد الإدريسي .

١٣ـ «ذيل المذيل» ـ أبو جعفر الطبري .

ب ـ التراجم والطبقات :

١٤ ـ «الطبقات الكبرى» ـ ابن سعد .

١٥ ـ «الطبقات» ـ خليفة بن خياط .

١٦ ـ «الكنى» ـ أبو أحمد الحاكم .

١٧ ـ «الاستيعاب» ـ ابن عبد البر .

١٨ ـ «طبقات الفقهاء» ـ الشيرازي .

١٩ ـ «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ـ أبو يعلى الخليلي .

٢٠ ـ «مختصر الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ـ أبو طاهر السِّلَفي .

٢١ ـ «الإكمال» ـ ابن ماكولا.

٢٢ ـ «تكملة الإكمال» ـ ابن نقطة.

٢٣ ـ «رجال صحيح البخاري» ـ الكلاباذي.

٢٤ ـ «رجال صحيح مسلم» ـ ابن منجويه.

٢٥ ـ «رجال الصحيحين» ـ ابن طاهر المقدسي.

٢٦ ـ «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» ـ الرشاطي.

٢٧ ـ «تقييد المهمل» ـ أبو علي الجياني.

٢٨ ـ «التقييد» ـ ابن نقطة.

٢٩ ـ «أسد الغابة» ـ ابن الأثير.

٣٠ ـ «الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام» ـ ابن الأمين.

٣١ ـ «الإلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ـ ابن فتحون.

٣٢ ـ «المفهم في شيوخ البخاري ومسلم» ـ محمد بن إسماعيل بن خلفون الأَوْنَبِي.

٣٣ ـ «التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء» ـ ابن الحذاء القرطبي المالكي.

٣٤ ـ «الكمال في أسماء الرجال» ـ عبد الغني المقدسي.

٣٥ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» ـ النووي.

*** مؤلفاته التي ذكرها في هذا الشرح:**

١ ـ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام».

٢ ـ «الإلمام بأحاديث الأحكام».

٣ ـ «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام».

٤ ـ «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، إلا أنه لم يصرح باسمه.

٥ ـ «شرح مختصر ابن الحاجب».

* * *

المبحث السادس

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

كثيراً ما كان يستوقفني في قراءتي للنسخة الخطية الأزهرية ـ وهي التي اعتمدتها أصلاً ـ غموض كلام الإمام ابن دقيق العيد، حتى إني كنت أعيد قراءة الفقرة منه خمس مرات أحياناً، حتى يتبين لي الصواب في فهم ما يريده رحمه الله. وكنت أرى أن سبب ذلك هو أسلوب الإمام ابن دقيق؛ ومن ذلك: كثرة الفواصل بين الكلام، وتباعد أطراف الجمل، ودقة ملحظه الدقيق فيما يريد، ونحن قوم قد أَلِفنا نمطاً من الكتابة غير الذي كان عليه السابقون، فما الظن بكلام إمام مجتهد.

وكنت كلما تقدمت في معرفة طريقته وأسلوبه، ازداد إعجابي بدقة استدلاله واستنباطه.

ثم تبين لي أيضاً أن تفقير الكلام وتفصيله، وترقيم الجمل وضبطها، خليق أن يجعل كلامه بيِّناً واضحاً لا لَبْسَ فيه، وأن يجنب مطالعه كثيراً من الزَّلل في فهم مراده رحمه الله.

ولا أنسى ذكر التصحيفات والتحريفات في النسخ الثلاث المعتمدات، والتي كان لها دور كبير فيما عانيته لإخراج هذا الكتاب بهذه الصورة القريبة من وضع المؤلف إن شاء الله.

ولا غرو في ذلك، فهذا كتاب أصولي استدلالي فقهي بالجملة، فلا يكاد يسلم الصواب كله لناسخه.

ولا بد من التنويه أيضاً إلى أن الكتاب كان إملاء من الإمام ابن دقيق رحمه الله، قال الأدفوي: قال صاحبنا شمس الدين علي بن محمد الفوِّي: إنه كان ـ يعني: ابن دقيق ـ يملي عليه «شرح الإلمام» من لفظه، وهو الذي كتبه عنه، وكذلك حكى لنا أقضى القضاة شمس الدين محمد بن محمد القمَّاح قال: جلسنا عنده غير مرة وهو يملي «شرح الإلمام» من لفظه، انتهى[1].

وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»[2] في ترجمة علي ابن محمد الفوِّي الشافعي، فقال: وعلق عن ابن دقيق من «شرح الإلمام».

هذا وقد وقفت ـ بفضل الله ومنِّه ـ على ثلاث نسخ خطية لهذا الشرح الحافل، لا رابع لها فيما بلغني عن كثير من المضطلعين من أهل العلم بمعرفة المخطوطات.

وهذا وصف لكل واحدة منها:

الأولى: وهي النسخة المصورة عن الأصل الموجود في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتقع في(٣١٣) ورقة، تكررت فيها أربع ورقات في الحديث الثالث من باب الوضوء، أدخلها الناسخ خطأ من الحديث السابع عشر، فيكون عدد أوراقها (٣٠٩) على التمام.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» (ص: ٥٨١ ـ ٥٨٢).

(٢) انظر: (٤/ ١١٨) منه.

وفي الورقة الواحدة وجهان، في كل وجه(٣١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة تقريباً.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة، الزاهد العابد الورع، الحافظ الضابط، فريد دهره، ووحيد عصره، محيي السنة، مميت البدعة، تقي الدين أبو الفتح محمد بن أبي الحسن علي بن وهب القشيري رضي الله عنه وأرضاه: الحمد الله شارح حرج الصدور بلطفه. . . . ».

وآخرها: «الوجه الثالث: في تصحيحه: الترمذي أخرجه منفرداً به عن الجماعة، وحكم بصحته، ورواه عن أبي عمار الحسين بن حريث، عن علي بن الحسين واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، والله الموفق للصواب».

وقد حصل في هذه النسخة سقط كبير في باب الآنية، عند الحديث الثاني منه، وفيه تتمته، وشرح أربعة أحاديث أخرى من هذا الباب، وقدَّرت هذا السقط بأربعين لوحة كما بينته في موضعه (٢/ ٣٨٢). وقد جاء مكتوباً في الهامش عند هذا السقط، «بلغ مقابلة فصحَّ، ولله الحمد والمنة، ومنه التوفيق والعصمة، ويليه باب السواك. . . عدد (٣٥) حديثاً، يسَّر الله إتمامها».

وهذه النسخة بخط نسخ لابأس به، لم يذكر اسم ناسخها، وهي نسخةٌ مُقَابَلةٌ كما أُثبت في هوامشها في مواضع عدة، وعليها تصحيحات في الهامش بخط الناسخ نفسه، وعليها عدة أختام، وقد كان ينبه أحياناً إلى وجود البياضات التي حصلت في الأصل المنقول

عنه، كان يترك التنبيه على ذلك في الأغلب. كما كان يترك أحياناً ترقيم الفوائد والمسائل في بعض الأحاديث.

والنسخة دون الوسط في الصحة، وليست مما يعتمد عليها في التصحيح؛ لكثرة التحريف والتصحيف فيها، وكأن ناسخها لم يكن من العلم بأصول النسخ والنقل بذاك، ولولا اكتمال نصِّها ـ عدا ما حصل من السقط المشار إليه آنفاً ـ، ووجود مقدمة المؤلف المهمة فيها، والزيادات الموجودة فيها على بقية النسختين الأخريين، لما اتخذتها أصلاً أعتمد عليه وأقدمه على غيره.

وكنت قد أشرت إلى هذه النسخة أثناء المقابلة بـ «الأصل» وأحياناً أرمز لها بحرف «م».

الثانية: نسخة مصورة عن مكتبة كوبريلي بتركيا، تحت رقم(٨١)، وتنتظم أوراقها في(٢٦٧) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه(٣٥) سطراً تقريباً، وفي كل سطر(١٣) كلمة تقريباً.

وهي نسخة مخرومة في أولها، **تبدأ** بعد كلام في المسألة الأولى من الوجه السابع من الكلام على الحديث الأول في هذا الكتاب، بقوله: «وللنظر فيه محل غير هذا، بسبب الحاجة إلى معرفة حالة الرواة، ثم إن لك أن تأخذ من الحديث مطلق الركوب من حيث هو ركوب. . . . ».

وآخرها: «الوجه الثالث: في تصحيحه: الترمذي أخرجه منفرداً به عن الجماعة، وحكم بصحته، ورواه عن أبي عمار الحسين بن حريث، عن علي بن الحسين واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، والله الموفق للصواب».

وقد جاء في آخر هذه النسخة على الهامش قوله: «هـذا آخـر مـا وجدته، ونقلته من خط الإمام جمـال الـدين أبـي محمـد عبـد الله بـن يوسف الزيلعي الحنفي على سُقْمٍ فيه، وذكر أن هذا آخـر مـا وجـده. وكتبه: عبد الرحمن بن علي بن خلـف الفارسـكوري، عفـا الله عـنهم أجمعين».

فناسخها إذن هو العلامة الشافعي زين الدين عبد الرحمن بن علي بن خلف الفارسكوري القاهري، المتوفى سنة(٨٠٥هـ)[١]، نقلها من خط العلامة الحنفي جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي صاحب كتاب «نصب الراية» المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، والزيلعي ـ رحمه الله ـ قد نقلها أيضاً عن أصل[٢] **لعله**: للشيخ شمس الدين علي بن محمد الفوِّي الذي كتبها من إملاء الإمام ابن دقيق العيد عليه، كما تقدم قريباً.

فهي نسخة موثَّقة متقنة، خطها واضح جيد، ضبط فيها ما يشتبه من ألفاظ، وأشار إلى البياض الموجود في الأصل ومقداره، وإلى

---

(١) وهو الذي قد عمل شرحاً على «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق، وجمع فيه أشياء حسنة، ولكنه عُدم، كما ذكر السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ٩٦).

(٢) جاء عند الوجه الثاني من الحديث الثاني عشر من باب الوضوء قوله في الهامش: وجدت في الأصل ما مثاله: وجدت في الأصل يرجع إلى الوريقة التي أولها: الوجه الثالث في إيراد الحديث. قال: ولم أجد الورقة. ثم بيض نحو من نصف صفحة.

مواضع الخلل في الكلام، فكثيراً ما يذكر فوق الكلمة أو الجملة الغامضة: (كذا)، أو يقول: كذا وجد، ونحو ذلك.

كما أن هوامش هذه النسخة قد حُلِّيت بتصحيحات وتصويبات تدل على نباهة ودقة ناسخها.

ولولا الخرم الموجود في أولها، وبعض المواضع الساقطة فيها، لاتخذتها أصلاً يعتمد عليه، فإن ناسخها علامة شافعي، نقلها عن علامة حنفي، نقلها ـ فيما أظن ـ عن تلميذ المؤلف، نقلها هو من إملاء الإمام ابن دقيق رحمه الله، والله أعلم.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف «ت».

الثالثة: نسخة مصورة عن المكتبة البديعية بباكستان، وتقع أوراقها في (١٧٧) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريباً.

وهي نسخة مخرومة الأول، تبدأ بعد كلام في المسألة الثالثة من الوجه السابع في الكلام على الحديث الأول من هذا الكتاب وهو قوله: «إرسال الثلاث حينئذ إرسالها في المنكوحة التي هي محل الخلاف. . . . ».

وانتهت بعد بداية الحديث الثاني من باب الآنية، عند السقط المشار إليه في النسخة «م».

وهي نسخة إما منقولة من النسخة «م»، أو أنها منقولة من المصدر نفسه الذي نُقلت منه النسخة «م»، وذلك لتشابههما فيما

رأيت، إلا أنها نسخة لا يعوَّل عليها كثيراً وذلك للنقص الكبير فيها، فهي لا تعدو أن تكون ثلث الكتاب، ثم إنها مختلطة الأوراق، وثالثاً صعوبة القراءة فيها لرداءة تصويرها.

ومع ذلك فقد أَفدتُ منها في مواضع كثيرة عند الاختلاف بين النسختين «م» و«ت».

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف «ب».

* * *

المبحث السابع

بيــان منهـج التحقيـق

١ ـ نسخ الأصل المخطوط، وهو مصورة دار الكتب المصرية ـ كما أسلفت ـ المشار إليها بـ «الأصل»، والمرموز لها أحياناً بـ «م»، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط، للتأكد من استقامة النص وصحته.

٣ ـ معارضة المنسوخ بالنسختين الخطيتين «ت» و«ب»، وإثبات الفروق بينهما، باعتماد النص الأصوب في متن الكتاب، وجعلت لإثبات تلك الفروق جملة من الضوابط منها:

آ ـ أثبتُّ الزيادات والسقوطات التي لا يستقيم النص إلابها في متن الكتاب، وجعلتها بين معكوفتين، وإلا أثبتها في الهامش.

ب ـ أثبت التقديم والتأخير في الكلام، وكذا اختلاف اللفظ أو المعنى.

ج ـ أهملت فروق النسخ التي وقع فيها تصحيف أو تحريف أو خطأ بيّن من الناسخ، وذلك كالأرقام، وتكرار بعض الجمل والكلام، وكذا أغفلت إثبات الفروق في نحو «رحمه الله»، و«رضي الله عنه»، والاختلاف في لفظ الصلاة على النبي صلى عليه وسلم؛ كقولهم مثلاً في نسخة: «عليه الصلاة والسلام»، وفي أخرى: «عليه السلام»، وفي أخرى «صلى الله عليه وسلم»، ونحو ذلك؛ إذ غالب هذا يكون من تصرف النسّاخ، والله أعلم.

د ـ كثيراً ما كنت أقول:

في الأصل: كذا، والمثبت من «ت».

أو:

في الأصل كذا، والتصويب من «ت».

فإن كان للكلمة وجه أو تأويل أثبت الجملة الأولى، وإن لم يكن لها وجه، بل هي خطأ صِرف ذكرت الجملة الثانية.

هـ ـ لم أعوِّل كثيراً على إثبات الفروق من النسخة «ب»، للأسباب التي ذكرتها سابقاً في وصف النسخ الخطية.

٤ ـ ضبطت بالشكل شبه الكامل كلاً من: أحاديث المتن والشرح، والأشعار والأرجاز والأمثال، والأسماء والبقاع.

٥ ـ أدخلت علامات الترقيم المعتادة على النص، ووضعت الكتب والمصنفات بين قوسي تنصيص لتمييزها، وكذا تفقير الكلام، وتسويد عناوين الأبواب والمهمات من الكلام.

٦ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وكان إدراجها برسم المصحف، وجعلت العزو بين معكوفتين في متن الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٧ ـ خرَّجتُ الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب؛ **أما أحاديث المتن**: فذكرت رواياتها وطرقها مستوفاة من الكتب الستة، بذكر رقم الحديث والكتاب والباب اللذين ورد فيهما.

وأما أحاديث الشرح: فتقيدت بما يعزوه الشارح رحمه الله، والإضافة عليه أحياناً إن دعت الحاجة إلى ذلك. فما كان في الصحيحين ـ أو أحدهما ـ عزوت إليهما دون غيرهما، وذلك بذكر رقم الحديث والكتاب والباب، ثم أنبه إلى صاحب اللفظ، وذكرت اسم الصحابي الذي روى الحديث إن لم يذكره الإمام ابن دقيق رحمه الله.

وكذا إذا كان في السنن الأربعة أو أحدها عزوت إليها دون غيرها وفق الطريقة الماضية.

فإن كان الحديث خارج الأصول الستة المذكورة عزوت إلى مصادره دون الإطالة في ذلك.

وفي كل ذلك كنت أذكر الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً، معتمداً على كلام أئمة هذا الشأن من المتقدمين والمتأخرين، وأعني بالمتأخرين منهم: الإمام ابن دقيق، وابن تيمية، والذهبي، وابن القيم، وابن حجر، والسخاوي، وأمثالهم.

ولم أركن إلى قول المتأخرين الفضلاء في زماننا هذا إلا في مواضع قليلة جداً.

٨ ـ خرجت الآثار الواردة عن الصحابة والسلف رضوان الله عليهم أجمعين.

٩ ـ وثقت تراجم الصحابة والرواة الذين ترجم لهم المؤلف رحمه الله، بذكر مصادر ترجمتهم الرئيسة التي وقفت عليها.

١٠ ـ وثقت المواد اللغوية وغريب الحديث الذي ذكره المؤلف من المعاجم والمصنفات المؤلفة في هذين البابين، والتي نقل عنها المؤلف وكانت مطبوعة متوافرة لدي.

١١ ـ خرجت الأبيات الشعرية والأرجاز التي استشهد بها المؤلف، وذلك بالإحالة على الديوان إن كان للشاعر ديوان، وإلا فمن كتب العربية وأمهات مصادر اللغة، دون الاستفاضة في التخريج، ثم وضعت الأوزان الشعرية بين معكوفتين.

١٢ ـ وثقت النقول من الكتب التي نقل عنها المؤلف سواء الحديثية منها أو الأصولية أو الفقهية أو العربية، وهو ـ رحمه الله ـ لا يذكر مرجعه في نقله أحياناً.

١٣ ـ عرَّفت ببعض الأعلام غير المشهورين، وكذا عرَّفت ببعض الكتب التي نقل عنها المؤلف ولم تطبع بعد، أو ما زالت مفقودة.

١٤ ـ شرحت بعض الكلمات الغريبة الواردة عند المؤلف ـ رحمه الله ـ سواء كانت من لفظه أو لفظ غيره.

١٥ ـ ذكرت في كثير من الأحيان الأئمة الذين نقلوا عن ابن دقيق في هذا الكتاب، خصوصاً الزركشي في «البحر المحيط»، والحافظ ابن حجر في«فتح الباري».

١٦ ـ أوضحت بعض العبارات المبهمة والغامضة، بغية تقريب كلام الإمام ابن دقيق رحمه الله، وقد كان العزم معقوداً لشرح كل جملة قد يشكل فهمها، لكني أعرضت عن ذلك، خشية زيادة حجم الكتاب، ولاختلاف الأفهام والأنظار، فالفهم ـ كما يقال ـ عرضٌ يطرأ ويزول.

١٧ ـ ذكرت في مواضع عديدة فوائد ونكتاً بديعة من كلام الأئمة من أمثال الإمام المحقق ابن القيم والحافظ ابن حجر وغيرهما، وذلك فيما يتصل بكلام المؤلف رحمه الله.

١٨ ـ قدمت للكتاب بفصلين:

أولهما: في ترجمة المؤلف رحمه الله.

وثانيهما: في دراسة الكتاب، وفي كل منهما مباحث متعددة، ثم وصفت النسخ الخطية التي اعتمدتها في التحقيق.

١٩ ـ ذيلت الكتاب بفهرس تحليلي متنوع اشتمل على:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «المتن».

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «الشرح».

٤ ـ فهرس الآثار والأقوال.

٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

٦ ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

٧ ـ فهرس غريب اللغة والحديث.

٨ ـ فهرس القواعد والفوائد الأصولية.

٩ ـ فهرس القواعد والضوابط الفقهية.

١٠ ـ فهرس الكتب المعرَّف بها.

١١ ـ فهرس الموضوعات والفوائد والمسائل التي ذكرها المؤلف في شرح الأحاديث.

١٢ ـ فهرس مصادر ومراجع التحقيق.

١٣ ـ الفهرس العام.

❐ ❐ ❐